مؤلفات الجمعية الفلسفية المصرية

يشرف على إصدارها: الدكتور منصور فهمي باشا رئيس الجمعية، والدكتور علي عبد الواحد وافي وكيلها

المسئولية والجزاء

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

دكتور في الآداب من جامعة باريس

أستاذ علم الاجتماع بجامعة فؤاد الأول

[١٣٦٨هـ — ١٩٤٨م]

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الطبعة الأولى

تبدو ظواهر المسئولية والجزاء فى صور كثيرة تتصل كل صورة منها بناحية هامة من نواحى الحياة الاجتماعية، وترتبط بمجموعة من النظم التى تسير عليها هذه الحياة:

فمن هذه الظواهر قسم يتصل بالقوانين الوضعية للأمة وتشرف عليه الهيئات التى ينشئها المجتمع لحماية هذه القوانين وتطبيق ما تقرره. وينتظم هـذا القسم جميع المسئوليات المنحدرة من الدستور وقانون العقوبات والقوانين المدنية والتجارية والبحرية والإدارية والمدرسية والدولية الخاصة والعامة... وما إلى ذلك؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسئوليات، سواء أكانت عقاباً أم مثوبة.

ومن هذه الظواهر قسم آخر يتصل بالنظم الدينية للأمة وتشرف عليه السماء وجنودها[1] والهيئات التى ينشئها المجتمع لحماية هذه النظم وتطبيق ما تقرره. وينتظم هـذا القسم جميع المسئوليات المنبعثة من تعاليم الدين، سواء ما تعلق منها بالعبادات وما تعلق منها بالمعاملات، وسواء أكانت متصلة بشئون العبد مع ربه أم بشئونه مع نفسه ومع غيره من أفراد مجتمعه وأفراد المجتمع الإنسانى وسائر المخلوقات الأخرى؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هـذه المسئوليات، سواء ما كان منها ثواباً عن طاعة وما كان منها عقاباً على معصية، وسواء أكان حدوثها أو افتراض حدوثها متوقعاً فى الحياة الدنيا أم فى الآخرة أم فيهما معا.

---

(١) استخدمنا هـذا التعبير العام ليشمل الآلهة والملائكة والأرواح... وما إلى ذلك من الموجودات التى يتكون منها القسم القدسى فى مختلف الديانات.

ومن هـذه الظواهر قسم ثالث يتصل بالنظم الخلقية ، ويتولى الرأى الجمعى العام فى جملته سلطة الإشراف عليه عن طريق مباشر لا عن طريق هيئـة ينشئها المجتمع لذلك . وينتظم هذا القسم جميع المسئوليات التى يقررها العرف الخلقى سواء ما اتصل منها بسلوك الفرد الخاص وما اتصل منها بسلوكه مع غيره ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسئوليات ، سواء ما كان منها جزاء عن سلوك محمود وما كان منها جزاء على سلوك مذموم ، وسواء أظهرت فى صورة مادية أم فى صورة معنوية أم فى كلتا الصورتين .

وهـذه الأقسام الثلاثة ، على ما بينها من اختلاف فى الصورة ، تتفق جميعا فى الجوهر وتُردُّ إلى أمر واحد : فكل منها ينبعث عن العقل الجمعى وينحدر من مجموعة النظم التى تتخذها الجماعة دعامة لحياتها ، ويرمى إلى صيانة هذه النظم ، وتوطيد مالها فى النفوس من قدسية وجلال ، ويعمل على حماية المجتمع حيال من تسول له نفسه الاعتداء على مارسمه من حدود (١) .

فالمسئولية إذن ظاهرة اجتماعية أيًّا كانت الصورة التى تبدو هى فيها ويبدو فيها ما تؤدى إليه من جزاء . وهى بوصفها هذا تؤلف موضوعا من موضوعات علم الاجتماع (٢) .

---

(١) ولذلك لم تكن هناك فواصل جوهرية بين هذه الأقسام : فقوانين المجتمع الوضعية ونظمه الدينية تترجم فى جملتها عن عرفه الخلقى ، ويتردد فيها ما يراه هـذا العرف بصدد الفضيلة والرذيلة ؛ وعرفه الخلقى تتألف عناصره من معتقداته الدينية وما يضعه من نظم لمختلف فروع الحياة. ومن ثم نرى أن العمل الواحد كثيراً ما يؤدى إلى مسئوليات وجزاءات من مختلف هذه الأنواع : فالقتل المحرم مثلا يعد مقترفه مسئولا أمام القانون وأمام الدين وأمام العرف الخلقى ؛ وتنصب عليه عقوبات مادية أو معنوية ، عاجلة أو آجلة ، من جميع هذه النواحى الثلاث .

(٢) أنشأ علماء الاجتماع لدراسة المسئولية وما يتصل بها فرعا هاما من فروع علمهم سموه الاجتماع القضائى Sociologie juridique . وقد تضافر على النهوض بهذا الفرع أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية التى أنشأها العلامة دوركايم Durkheim فى أوائل القرن الحاضر ، وخاصـة دوركايم نفسه وتلميذه أستاذى المغفور له العلامة فوكونيه Fauconnet .

وسندرسها فى هذه الرسالة على منهج هذا العلم ومن وجهة نظره وأغراضه

وقد جرت عادة علماء الاجتماع فى علاجهم لأية ظاهرة اجتماعية أن يعنوا فيها بناحيتين هامتين :

(إحداهما) الناحيـة الوصفية ؛ فيعرضون الظاهرة عرضا تاريخيا فى جميع صورها ، ويتعقبونها فى مراحل تطورها ، مبينين خصائصها فى كل مرحلة منها ، وأشكالها فى مختلف الأمم والعصور . ويستمدون حقائق هـذه الناحية من بحوث المؤرخين والرحالة وعلماء الدين والقانون والإحصاء والإتنوجرافيا[1] ... وهلم جرا . وتعتبر دراستهم هذه مجرد تمهيد لبحوثهم الأصيلة ، أو مجرد مادة أولية يستخدمونها للوصول إلى تحقيق مايرمى إليه علمهم من أغراض .

(وثانيتهما) الناحية التحليلية ـ الشرحية ؛ فيحاولون على ضوء دراستهم الوصفية السابقة، وتحليل ماتشتمل عليه من حقائق ، وموازنة هذه الحقائق بعضها ببعض ، أن يصلوا إلى شرح الظاهرة التى يدرسونها ، وذلك ببيان الدعائم التى تقوم عليها، وكشف القوانين التى تخضع لها فى مختلف مناحيها . ومن هذه الدراسة تتألف البحوث الأصيلة لعلم الاجتماع ، وبفضلها تتحقق أغراضه .

وعلى هذا المنهج سنسير فى دراستنا لظواهر المسئولية والجزاء .

فنبدأ أولا بعرض وصفى لهذه الظواهر فى مختلف صورها القانونية والدينيـة والخلقية[2] وفى عدة شعوب متباينة فى حضارتها ونظمها الاجتماعيـة وعصورها

---

(١) L'Ethnographie يراد بها فى الغالب دراسة الشعوب البدائية ونظمها الاجتماعية .

(٢) سنوجه قسطا كبيراً من اهتمامنا إلى الناحية القضائية الجنائية على الأخص .

التاريخية[1] . وسيدور بحثنا فى هـذه المرحلة حول مسألتين هامتين ترجع إليهما فى الحقيقة جميع ظواهر المسئولية والجزاء : إحداهما الصفات التى يجب توافرها فى الكائن حتى يعتبر أهلا لتحمل المسئولية عن أعماله أو أعمال غيره ، أى التى تجعل الكائن « مسئولا بالقوة » حسب تعبير الفقهاء ؛ وثانيتهما الحالات المولدة للمسئولية ، أى التى لا يكون الكائن مسئولا « بالفعل » إلا إذا تلبس بحالة منها أو لابسته حالة منها . ومن هذين الموضوعين يتألف الفصلان الأول والثانى من هذه الرسالة .

ثم ننتقل من ذلك إلى دراسة تحليلية ـ شرحية نبحث فيها عن الأسس العامة التى تقوم عليها الظواهر السابق وصفها فى المرحلة الأولى . ونفتتح هـذه الدراسة بمناقشة أهم ما قاله الباحثون من قبل بهذا الصدد من نظريات : فنبسط نظرياتهم ، ونبين مراميها ونناقشها على ضوء الظواهر التى وصفناها فى الفصلين السابقين . وسيتبين لنا من ذلك فساد هذه النظريات جميعا ، وعجزها عن شرح ظواهر المسئولية والجزاء شرحا علميا ، وإخفاقها فى كشف الأسس الصحيحة التى تقوم عليها هـذه الظواهر . ومن هذا الموضوع يتألف الفصل الثالث من هذه الرسالة . ثم نختم هذه المرحلة بتحليل مباشر للظواهر التى عالجناها فى المرحلة الأولى ، ونحاول على ضوء هذا التحليل أن نصل إلى نظرية صحيحة تتفق مع جميع هذه الظواهر ، وتكشف عن صفاتها المشتركة ، وتبين عن الدعائم الصحيحة التى تقوم عليها المسئولية ويقوم عليها الجزاء فى مختلف المجتمعات الإنسانية .

---

(١) سنعرض لظواهر المسئولية والجزاء فى العصر الحاضر ، وعند كثير من الشعوب البدائية ، وعند قدماء العبريين والأشوريين والبابليين والعرب والمصريين والصينيين والهنود والفرس واليونان والرومان والجرمان ، وعند الأمم الإسلامية ، وعند الأوربيين فى عصورهم الوسطى والحديثة . فالشعوب التى سنتناولها تعد ـ إلى حد كبير ـ ممثلة لمختلف الشعوب الإنسانية .

فرسالتنا تشتمل إذن على أربعة فصول : يتألف من الفصلين الأولين منها دراسة وصفية لظواهر المسئولية والجزاء ؛ ومن الفصلين الأخيرين دراسة تحليلية ـ شرحية لهذه الظواهر :

الفصل الأول : أهلية الكائن لاحتمال المسئولية والجزاء ؛

الفصل الثانى : الحالات المولدة للمسئولية والجزاء ؛

الفصل الثالث : مناقشة النظريات التى قيلت فى دعائم المسئولية والجزاء ؛

الفصل الرابع : الدعائم الصحيحة التى تقوم عليها المسئولية والجزاء[1] .

على عبد الواحد وافى

---

(١) يتفق هـذا المنهج فى جملته وفى معظم تفاصيله مع المنهج الذى سار عليه أستاذنا العلامة فوكونيه فى مؤلفه القيم عن « المسئولية » Fauconnet : La Responsabilité; Paris 1920 والنظرية التى سننتهى إليها مقتبس معظم عناصرها من نظريته .

وقد اعتمدنا فى دراسة ظواهر المسئولية والجزاء في جميع الشعوب التى عرضنا لها ، ماعدا العرب فى الجاهلية والأمم الإسلامية ، على طائفة كبيرة من المراجع الاجتماعية والقانونية والتاريخية فى مختلف اللغات الأجنبيـة ، وبخاصة كتاب أستاذنا العلامة فوكونيه والمؤلفات التى رجع إليها وأشار إلى بعضها فى صدر كتابه .

أما ظواهر المسئولية والجزاء عند العرب فى الجاهلية وفى الشريعة الإسلامية فقد اعتمدنا فيها على القرآن الكريم وكتب التفسير والحديث والأدب العربى والتاريخ العربى والإسلامى ومؤلفات الفقه الإسلامى فى المذاهب الأربعة وخاصة: « بدائع الصنائع » للكاسانى ، و « الميدانى على القدورى » (فى مذهب أبى حنيفة) ؛ وحاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير على متن خليل (فى مذهب مالك) ؛ وحاشية الشرقاوى على شرح التحرير لزكريا الأنصارى (فى مذهب الشافعى) ؛ ونيل المآرب للشيبانى فى شرح دليل الطالب لمرعى بن يوسف ، والروض المربع للبهتونى فى شرح زاد المستنقع لأبى النجا الحجاوى (فى مذهب ابن حنبل) ؛ و « أصل الشيعة وأصولها » للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، الطبعة الثانية (فى مذهب الشيعة الإمامية) .